

وزير الاقتصاد لـ «الوطن»: العقود الموقعة في المعرض في دمشق جيدة بالمطلق وهناك عقود قيد التفاوض ومعظم الصادرات زراعية

٨١٣ ألفاً زاروا المعرض في ٧ أيام

هناء غانم



التصديرية، مشيراً إلى أنه خلال السنوات الماضية كان هناك دعم شحن لعقود التصدير، ومن ثم تبين حجم العقود ممن أتى ليستفيد من الدعم. وأضاف: «اليوم ومن خلال معرض دمشق الدولي نجد أن العقود الخارجية الموقعة جيدة بالمطلق، والانطباعات من خلال العارضين أكدوا أن هناك تواصل مع رجال الأعمال المشاركين، وهناك عقود جديدة، جزء منها تم توقيعها، وجزء يتم التفاوض عليه، وأغلبية عقود التصدير هي عقود زراعية الأمر الذي ينسجم مع العقود الموقعة خلال العام الماضي، والتي معظمها منتجات زراعية، إضافة إلى أصناف أخرى مثل الغذائية والألبسة».

وأوضح أن الهدف الأهم للمعرض أن يكون قاطرة لتصدير المنتجات السورية، وهي فرصة للمنتجين السوريين من مختلف القطاعات الصناعية والزراعية للتواصل مع رجال الأعمال لعرض منتجاتهم، للوصول إلى عقود تقسح المجال لتصدير المنتجات السورية إلى الخارج، وهناك مباحثات مستفيضة مع الحكومة بفكرة الدعم وآلياته وأشكاله لإيصاله إلى مستهدفه، وتمت دراستها بدقة، واستند بذلك إلى العقود التي تم توقيعها خلال الدورتين السابقتين. وبخصوص التعاون مع إيران بين الوزير أن هناك متابعة لنتائج الاتفاقيات بين البلدين التي تم توقيعها على هامش أعمال اللجنة المشتركة العليا السورية الإيرانية، وفي مقدمتها إطلاق التعاون الاقتصادي الاستراتيجي بين البلدين، إضافة لغيرها من القضايا المهمة.

وكان هناك اتفاقية مع وزارة الاقتصاد في أبحاريا، وقد دخلت اتفاقية تسهيل وتمتية التجارة بين البلدين حيز التنفيذ، ومن ثم تسهيل المنتجات السورية المصدرة من الإغفاعات الجمركية لمدة ٥ سنوات، كما تمت مناقشة مجموعة من القضايا لبدء تعاون تجاري بين البلدين، إضافة إلى اتفاقية مع كوريا للاستفادة من خبرة الشركات الكورية في مجال إعادة الإعمار.

سورية وعدد من مصدري الفواكه والخضراوات السوريين، إضافة إلى اتفاقيات أخرى في مجالات البناء وتصنيع الأسمدة والآليات الثقيلة والمواد الغذائية، وغيرها مع الشركات العاملة في مجال إنتاج الزيوت النباتية وإنتاج ومعالجة الحبوب الزراعية وتصنيع الأخشاب.

وأشار الخليل إلى تشكيل فرق عمل للتعاون في المجالات الاقتصادية المتنوعة خلال الفترة القادمة وتعزيز التعاون في مجال المعارض، ونباتات المشاركة وتقديم التسهيلات اللازمة لها وتأسيس شركة ملاحه للقطاع الخاص.

وحول حجم العقود الموقعة أكد الوزير عدم إمكانية تحديد قيمتها على المدى المنظور، خاصة وأن العقود الموقعة هي أصناف، جزء منها عقود بين التجار ورجال الأعمال على المستوى المحلي، وجزء آخر بين رجال الأعمال الأجانب والسوريين، تتضمن العقود

التجاري والاقتصادي، وشملت إنشاء بيت تجاري يشكل قناة للتعاون من خلال استيراد وتصدير المنتجات بين سورية والقرم، إضافة إلى شركة ملاحه للقطاع الخاص وغيرها من المشاركات.

كذلك تم توقيع اتفاقية مع جمهورية أوسيتيا الجنوبية، لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين في مجالات إنشاء بيت تجاري وتسهيل تدفق السلع التجارية ذات المنشأ الوطني بين الجانبين تسعى من خلالها إلى تسهيل التبادل التجاري بين البلدين، حتى أنه تم التطرق إلى تحديد مكان البيت التجاري لسورية في مركز العاصمة، وطلب إرسال ممثل دائم من الوزارة للإشراف عليه وتقديم الملاحظات اللازمة أثناء تجهيزه.

ولفت الوزير إلى توقيع اتفاقية مع جمهورية القرم بين شركة المرافئ البحرية في القرم ومرفا اللاذقية، إضافة إلى توقيع اتفاقية البيت التجاري بين القرم

صرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ «الوطن» بأن دورة معرض دمشق الدولي الحالية ٦١ هي الأهم والأفضل على الإطلاق بكل التفاصيل بشهادة الضيوف والزوار والمشاركين، بدءاً من الافتتاح مروراً بالخدمات والتنظيم والعقود، وانتهاءً بفعاليات وملقبات رجال الأعمال، التي أظهرت حالة من الرضا والتفاهم لتصدير المنتجات السورية نحو الخارج.

وبيّن أن المعرض جاء ليرمم جروح الاقتصاد جراء ما تعرض له من عقوبات اقتصادية، منوهاً بأن الوزارة لهذا العام حرصت على أن يكون معرض دمشق الدولي أكثر تألقاً وتميزاً بعد النجاحات السابقة التي حققها، الأمر الذي خلق نوعاً من التحدي أمام الوزارة، والجمع في الحكومة، «وكان لنا ما نريده، بشهادة الزوار والمشاركين والفود، ونستطيع القول إننا تفوقنا في هذا المعرض على مستوى كبير، إضافة إلى التركيز على مستوى الإنتاج والزراعة والصناعة، الأمر الذي يدل على نجاح السياسات العامة للدولة، والتي كانت الأساس في نجاح المعرض من خلال التسهيلات المقدمة، سواء لجهة إحلال بدائل المستوردات، ودعم أسعار الفائدة.. وغيرها من التشريعات التي صدرت، والتي هيأت بيئة استثمارية وأرضية مناسبة لعودة العديد من المشاريع إلى العمل والإنتاج».

وبيّن الوزير أنه كان هناك حرص من المشاركين والزوار للاطلاع على الفرص الاستثمارية الموجودة في سورية، والتي تعتبر مطرحة مهماً للاستثمارات، مشيراً إلى أن التواصل مع رجال الأعمال والمستثمرين يعتبر من أهم أهداف المعرض.

وبخصوص عدد الزائرين للمعرض حتى أمس الأول (٧ أيلول) تجاوز ٨١٣ ألفاً، معتبراً أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك. وحول الاتفاقيات التي تم توقيعها تحدث الخليل عن توقيع اتفاقية مع جمهورية القرم لتعزيز التعاون

اكتتابات على القاسم الصناعية والحرفية في معرض دمشق الدولي
مدير المدن الصناعية لـ «الوطن»:
إقبال على الاكتتاب في مدينة السيارات

علي محمود سليمان

صرح مدير مديرية المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة علي بلال لـ «الوطن» بأن مشاركة الوزارة في معرض دمشق الدولي بدورته الحالية تتمثل في عدة مجالات، وتم التركيز بشكل خاص على مجال المدن والمناطق الصناعية في عدداً والشيوخ نجار وحسياء، وبقية المدن والمناطق الصناعية والحرفية في المحافظات.

وأشار بلال إلى أنه تم تقديم خدمة الاكتتاب المباشر على المقاسم الصناعية والحرفية والسكن في المدن والمناطق الصناعية، ضمن جناح وزارة الإدارة المحلية والبيئة في المعرض، وجرى عدة لقاءات مع وفود من الصناعيين المستثمرين في المدن والاستماع إلى المشاكل التي تعترضهم، ومقترحاتهم لتحسين وثيرة العمل، كما تم تخصيص مساحة للمناطق الصناعية والحرفية في المحافظات، إذ تم عرض خريطة استثمارية للمناطق الصناعية وتوزيعها الجغرافي والواقع الراهن لها والفرص الاستثمارية المتاحة في كل مجالات الاستثمار، وتم التركيز على منطقة أم الزيتون الصناعية في محافظة السويداء وتقديمها كنموذج رائد للمناطق الصناعية، إذ تم عرض شرح تفصيلي يبين أنواع المقاسم وتفاصيل المنطقة الصناعية من فعاليات ومنطقة سكنية ومزارع توليد الطاقة الكهربائية، وتم الاكتتاب على مقاسم من مختلف أنواع الصناعات بشكل مباشر ضمن المعرض.

ولفت بلال إلى أن جناح الوزارة استقبل وفوداً عربية وأجنبية بهدف الاستثمار، للتعرف على واقع المدن والمناطق الصناعية، ومنها وفد غرفة تجارة وصناعة عمان وفود من جمهورية بولونيا ومستثمرين من دول عدة، طرح خلالها تساؤلات من هذه الوفود عن ظروف الاستثمار في سورية بشكل عام، وشروطه ومدته والتسهيلات والمناخ العام للاستثمار.

بالإضافة إلى مستثمرين محليين قاموا بالاكتتاب على مقاسم في المدن الصناعية الثلاث في الصناعات النسيجية والغذائية، وتم الاكتتاب على عدد من المقاسم السكنية، وتوقع المزيد من الاكتتابات على مقاسم ضمن المدن أيام معرض دمشق الدولي.

وتحدث بلال عن مدينة السيارات في منطقة الدوير بمحافظة ريف دمشق وهي من المشاريع التي يعول عليها، وتتم إدارتها بشكل مشترك بين محافظتي دمشق وريف دمشق، والمرحلة الأولى من هذه المدينة بمساحة ٨٠ هكتاراً وتم فتح باب الاكتتاب عليها وقبول تخصيص عدد من المستثمرين، وسيتم فتح باب الاكتتاب مرة ثانية لاستيعاب مكاتب ومعارض السيارات، وتم توفير البنى التحتية والتكنولوجية والإدارية وحلقات السباق ومراكز الصيانة ضمن هذه المدينة، ويتوقع الانطلاقة الفعلية لها خلال الأشهر القريبة القادمة مع رفع وثيرة العمل حالياً، بعد تهيئة الموقع العام لتكون علامة فارقة لواقع الاستثمار في المرحلة القادمة.

أصبحت مهترئة جداً ونادرة في التعامل ويستعاض عنها بالبسكويت في المحال

«المركزي» يرد على شائعات سحب الـ٥٠ ليرة من التداول بالنفي فقط!

عبد الهادي شياط

نفي مصرف سورية المركزي سحب أي فئة من فئات الأوراق النقدية أو العقود المعدنية المتداولة بين أيدي المواطنين، مع التأكيد أنه يتم حالياً تداول فئة ٥٠ ليرة سورية الورقية والمعدنية جنباً إلى جنب مع بقية فئات الأوراق النقدية والعقود المعدنية الأخرى.

وفي بيان للمصرف نشره على موقعه الإلكتروني، بين أنه يعمل على خطة لتلبية احتياجات السوق من الفئات الصغيرة على نحو تدريجي منذ نهاية عام ٢٠١٨، وذلك عن طريق توجيه المواطنين والمصارف والجهات الأخرى لتبديل الأوراق النقدية البالية التي بحوزتهم بأوراق نقدية جديدة من الفئة ذاتها، مهما بلغت كميتها، كما يتم العمل على تزويد المواطنين بأوراق نقدية وتقود معدنية من الفئات الصغيرة عن طريق كوات لدى فروع مصرف سورية المركزي في المحافظات، كما سيتم خلال الربع الأخير من هذا العام ضخ كميات أكبر من الأوراق النقدية من الفئات الصغيرة، إضافة للنقود المعدنية عن طريق المصارف العاملة لضمان انتشار واسع وتوزيع عادل في جميع أنحاء القطر.

وأوضح المركزي أن البيان جاء استجابة للتساؤلات العديدة الواردة إلى مصرف سورية المركزي والمتداولة على الوسائل الإعلامية بخصوص شح الأوراق النقدية والنقود المعدنية من فئة ٥٠ ليرة في التداول وإشاعة سحب هذه الفئة من التداول.



وتكون مساحة الورقة المقدمة للاستبدال تزيد على ثلاثة أضعاف الورقة الأصلية وأن تتضمن الورقة التوقيين المفروضين بموجب المادة ١٦/١ كاملين وأن تتضمن الورقة أحد الأرقام التسلسلية، وأنه فيما عدا توافر تلك الشروط مجتمعة، تسحب الأوراق المنقوصة أو المشوهة دون أي مقابل لحاملها ما لم يثبت للمصرف سورية المركزي أن التشويه أصابها نتيجة قوة قاهرة. وأنهى المركزي بيانه بالتأكيد أن مصرف سورية المركزي يسعى دائماً للحفاظ على وجود أوراق نقدية بحالة فنية جيدة وصالحة للتداول من الفئات النقدية كافة بين

وبين أنه يقوم بمهامه بتبديل الأوراق النقدية المهترئة الموجودة في التداول وطرح عملة جديدة عوضاً عنها لتلبية حاجة المواطنين من الأوراق النقدية من الفئات كافة، وعملاً بالمادة (١٨) من قانون النقد الأساسي رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢ ولاسيما الفقرة ١/ منها فإن مصرف سورية المركزي يسحب من التداول الأوراق النقدية التي يرى أنها لم تعد مستوفية الشروط الفنية التي تجعلها صالحة للتداول، وقد حدد في الفقرة ٢/ من المادة نفسها الأوراق النقدية التي يقوم مصرف سورية المركزي بتبديلها شريطة أن يتوافر فيها أن

في «الأربعاء التجاري»

معاونة مدير في محافظة دمشق تطلب من التجار المساهمة بتحسين مستوى الخدمات

الجلاد: ركود ونطالب بتأجيل أي مبلغ إضافي يزيد العبء على التاجر

إفناء جديد

وغيرها من المشاريع التي تتمنى من التجار المساهمة بها مع محافظة دمشق، مشيرة إلى سعي محافظة دمشق لترميم البنى التحتية كاملة من تزفيت وإعادة رصف الشوارع وإثارة الأعمدة وتنظيف الأنهر وغيرها، وذلك لرفع مستوى الخدمات لكل المواطنين.

من جانبه، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد في مداخلة له أن منطقة القابون مرخصة وقابلة للاستثمار والعمل وزيادة الدخل الوطني، فلماذا تصبح منطقة سياحية بينما هي منطقة إنتاجية؟ كما أن هناك مناطق خارج سور دمشق لا يتخذ فيها أي قرارات، مضيقاً «الأسواق الاقتصادية» في حالة ركود ونحن نطالب بتأجيل أي مبلغ إضافي يزيد العبء على التاجر، والانتظار إلى حين دوران العجلة الاقتصادية».

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان اعتبر أن المشكلة الأساسية تكمن في التجاوزات العمرانية التي تنمو وتصل لمرحلة يصعب التحكم فيها، وتستلزم جهوداً جبارة.

تخلت محافظة دمشق ورشة إشغالات خاصة لمعالجة وضع البسطات والأشراك بالمدينة، مبيّنة أنه سيتم تنظيم أسواق شعبية واختيار مجموعة مناطق ضمن المدينة تعود ملكيتها لمحافظة دمشق لتنظيم هذه الأسواق فيها، ونقل البسطات إليها إلى أن يتم إيجاد مشاريع استثمارية. وأشارت حمشو إلى أن المحافظة تنفذ الكثير من العقد المروية مثل عقد الشام الجديدة وعقد كفرسوسة وحرستا ونفق حديقة تشرين وأحدثت طريق المتعلق من المطار حتى المزة، كما فتحت طرقاً جديدة، مضيقاً: «يجب أن يكون للتجار والصناعيين والحرفيين دورهم في الخدمات المطلوبة من محافظة دمشق، وهذا الدور كبير، لأن تكلفة الأعمال المطلوبة مرتفعة جداً، لذا نطلب دوماً من التجار أن يكونوا رافداً مع محافظة دمشق لرفع مستوى الخدمات».

وبيّنت أن المحافظة تعاني مشكلات كثيرة بعد الأزمة التي مرت بها البلاد، كمشكلات المرائب والحدايق وتنظيف الأنهار وقنوات درء السيول والمنحدرات،



الكثير من التجاوزات، إذ كانت البسطات تمنح ضمن رخص موسمية وقرارات تصدر عن مديرية الأشراك والمكتب التنفيذي، التي تحدد أبعاد البسطة ونوعية المواد المباعة عليها، لكن حالياً

العمال الصناعية وتشغيلها بالنسبة للصناعيين في منطقة القدم الصناعية لحن تنفيذ المخططات التنظيمية». وبالنسبة للأشراك والبسطات المنتشرة في أرجاء المدينة لفتت حمشو إلى حدوث

وجودها، مثلاً إعادة أسواق السيارات إلى الأماكن المحددة بحيث لا يكون هناك عرض سيارات داخل المدن، وكذلك إعادة ورشات تصليح السيارات إلى المناطق الصناعية، كما تسعى المحافظة إلى إعادة

المهنة، مبيّناً أنه بناءً على توجيهات محافظة دمشق تمت دراسة التراخيص المؤقتة، وصدر القرار ٤١٦ الذي سمح بمنح التراخيص الإداري المؤقت لمدة ستة، ويتم تجديده سنوياً، من دون أوراق جديدة، لقاء رسم سنوي عبارة عن ٣ بامدة من السعر التخميني للمتر الذي يتراوح بين ١٠٠-٢٠٠ ألف (أي يدفع عن المتر ٥٠٠٠ ليرة وسطياً).

من جانبها، لفتت معاونة مدير دوائر المحافظات التي صدرت خلال الشهر الماضي، منها رخص الإشغالات أمام المحال، بعد ملاحظة قيام بعض أصحاب المحلات بوضع الطاولات أمام واجهات محلاتهم بشكل عشوائي، لذا تم إصدار قرار يسمح بالإشغالات أمام المحل بشرط معينة، كالوصول على رخصة إشغال أمام المحل بنسبة ٥٠ بالمئة من عرض الرصيف، وطول واجهة المحل، مضيقاً: «أولاً مرة سمحنا لبعض محلات الوجبات الخفيفة مثل الحلويات والحلويات بوضع صف من المقاعد مع شمسيات».

واعتبر الترخيص الإداري من المواضيع المهمة لكل من التجار والصناعيين، والخطوة الأولى على طريق مزاولته